الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)

اسطنبول ، تركيا
٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦

Distr.
LIMITED

A/CONF.165/L.5/Add.9
12 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

البند ١٠ من جدول الأعمال

دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل

تقرير اللجنة الثانية

اضافة

جلسات استماع اشترك فيها ممثلون لمحفل اتحادات العمال

١- في جلستها الثامنة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقدت اللجنة الثانية جلسات استماع اشترك فيها ممثلون لمحفل اتحادات العمال.

٢- وقدمت السيدة سيهان إيردوغدو والسيد ماتيو أوليفانت عرضان.

٣- وبعد تقديم العرضين، جرى حوار - مناقشة بين الشركاء وممثلي جزر البربادوس وهولندا وتونس والفلبين وجنوب أفريقيا وشيلي وأوغندا ونيبال ونيجيريا وغانا وبوروندي وسيراليون.

٤- ويرد أدناه تلخيص الرئيس لجلسات الاستماع:

العمل العالمي من أجل المأوى والعمالة

قدم ممثلو محفل اتحادات العمال بيانا معنونا "العمل العالمي من أجل المأوى والعمال" أعد أثناء اجتماع محفلهم في اسطنبول في ٣١ ايار/مايو ١٩٩٦. وقد عـُقد المحفل لمناقشة مساهمات محددة في عملية التنمية الحضرية، ولاتخاذ موقف مشترك بشأن خطة العمل العالمية للموئل، وضمان اعتراف جدول أعمال الموئل اعترافا كاملا بدور وحقوق العمال ومنظماتهم.

وعاود ممثلو المحفل الاشارة الى الحق في المسكن والحق في العمل على النحو الذي أكدته الأمم المتحدة. ودعوا الى تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال، وطلبوا من الحكومات اتخاذ اجراءات لضمان احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وأشير الى أن اتحادات العمال ستسعى الى البقاء في شراكة مع الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص، والعمل معهم من أجل البرامج الشاملة للمأوى والبنى الأساسية.

ومن أجل تسهيل الالتزام الكامل للاتحادات العمالية ومساهمتها، يتعين على الحكومات أن تولي مزيدا من الاهتمام لتنمية المستوطنات الحضرية والبشرية، وإخفاق قوى السوق في دعم الجهود التي يبذلها أغلب العاملين من أجل تحسين مساكنهم. ومن ثم، من الضروري أن تضع الحكومات خططا عاجلة وطويلة الأجل على المستويين المركزي والمحلي لتلبية الاحتياجات من حيث البنى الأساسية الاجتماعية والثقافية من مثل تجديد المساكن والتجديد الحضري، وتحقيق كفاءة النقل العام، وتوفير الطاقة والمياه والرعاية الطبية والصحية وتوفير فرص العمل.

واستطرد ممثلو محفل اتحادات العمال مشيرين الى أنه ينبغي استخدام إمكانيات صناعة البناء التي لم تستغل والتي تعتبر حافزا رئيسيا للنمو الاقتصادي والعمالة، في إنشاء بنى تحتية لتدريب العمال على تنمية الاسكان وتعمير المدن وصيانتها، وتدريبهم على أنشطة الادارة البيئية. وأشاروا الى أن الحكومات مدعوة الى إرساء الحماية الاجتماعية ووضع معايير للعمل في القطاع غير النظامي مماثلة للمعايير الموضوعة في القطاع النظامي، وضمان الحماية الاجتماعية للمتعطلين. كما أنها مدعوة الى ضمان أقصى استخدام لمواد البناء والموارد الطبيعية المتاحة محليا والقابلة للتجدد بالاضافة الى التكنولوجيات المناسبة في صناعة البناء. كما دعوا الى القضاء على التمييز على أساس نوع الجنس، والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية، وتمكين المرأة من الحصول على فرص العمل والمعلومات والموارد.

ودلل ممثلو اتحادات العمال على أن انخفاض المساعدة الانمائية المقدمة الى البلدان النامية كان له أثر سلبي على التنمية الاجتماعية. ولذا يتعين على الحكومات أن تجد موارد بديلة لتمويل البرامج الاجتماعية. وأشاروا الى أنه يمكن العثور على مزيد من الموارد عن طريق خفض النفقات العسكرية التي تعتبر كبيرة جدا في بلدان نامية كثيرة، واستخدام هذه الموارد في توفير البنى الأساسية الضرورية والاجتماعية، بما في ذلك خلق فرص العمل.

وأيد المندوبون العرض، وأكدوا بصفة خاصة على الحاجة الى زيادة احترام الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق العمال، بما في ذلك الحق في الانضمام الى النقابات، وحماية العمال المهاجرين، وتحسين

ظروف العمل والمعيشة في المناطق الريفية، وتحسين وضع المرأة العاملة ووضع أحكام فيما يتعلق بتشغيل الأطفال. ودعوا الى معاملة متساوية لكلا العمال المحليين والمغتربين، والرجال والنساء الذين يؤدون نفس الأعمال. ودعت الوفود الى مشاركة المنظمات غير الحكومة والسلطات المحلية في الشراكة مع اتحادات العمال دعما للاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق العمال وظروف العمل.

وجرى التذكير في المناقشة بمسؤولية القطاع الخاص كصاحب عمل في المساهمة في منح (الأجر الاجتماعي)، وفي توفير سبل حصول العمال على المسكن الملائم وحيازة الملكية وتوفير البنية الأساسية اللازمة. ودعت الوفود كذلك الى ضرورة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتحسين ظروف العمل وذكرت أيضا أن هذه الأحكام ينبغي ألا تؤدي الى صرف العمال عن التماس عضوية النقابات العمالية.

ودعا مجتمع اتحادات العمال الدولي الى عهد جديد لعمل الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف يُكفَل فيه الالتزام بحقوق الانسان، بما في ذلك تحقيق (الأمن البشري) الذي ينطوي بداهة على الحق في العمل والغذاء والتغذية والتعليم والصحة والمأوى وإعمال الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والحماية من الجريمة.